

Human Factors and Their Role in Establishing the Industry of Cement and Phosphate in Al-Qa'im District

Shafiq Obaid Humood Al-Dulaimy*, Subhi Ahmed Mekhlif Al-Dulaimy
Department of Geography, College of Education for Humanities, University of Anbar, Ramadi, Iraq
* sha20h5001@uoanbar.edu.iq

KEYWORDS: Human Factors, Cement, Phosphates, Al-Qaim District.



Crossref doi

<https://doi.org/10.51345/v33i4.601.g315>

ABSTRACT:

The research aims to know the human factors affecting the establishment of cement and phosphate industry in Al-Qa'im district, because of its significant impact on the establishment of the industry in the study area and attracting large numbers of people to work in this industry, if the population of Al-Qaim district reached (85185) people at a rate of (10.37%) of the total population of the governorate, which numbered (82,690) people in 1987, while the population of Al-Qa'im district was (95087) people, or (7.89%) of the total population of the governorate, which numbered (1203,736) people for the year 1997, and the district's population reached (150146) people And at a rate of (10.12%) of the total population of the province, which numbered (1483,359) in 2010, and in 2021, the number of the population of the district reached (193607) and (10.11%) of the total population of the province, which numbered (1914,165), in addition to the direct role For government policies, it actually began when development plans were relied upon in time periods represented by the development plans (1965-1969), (1970-1974), (1976-1980) and (1981-1985). During these development plans, the importance of achieving Spatial budget in the distribution of industrial investments within the different regions of the country, especially the regions industrially backward, taking into account the economic, technical and social considerations in the distribution of major industrial projects, and that the private sector has a role in this in order to reduce the industrial concentration in specific areas.

REFERENCE:

Smith D.M. industrial location, wileyed, USA, 1971, PUL & Leong G. Gh-and morgen-G. G. Human Economic Geography, by Oxford university press, 1975. p29.

المقومات البشرية ودورها في قيام صناعة السمنت والفوسفات في قضاء القائم

شفيق عبيد حمود الدليمي*، أ.د. صبحي احمد مخلف الدليمي

قسم الجغرافية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق

*sha20h5001@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية | المقومات البشرية، السمنت، الفوسفات، قضاء القائم.

<https://doi.org/10.51345/v33i4.601.g315>

ملخص البحث:

يهدف البحث الى معرفة المقومات البشرية المؤثرة في قيام صناعة السمنت والفوسفات في قضاء القائم، لما لها من تأثير كبير على قيام الصناعة في منطقة الدراسة واستقطاب اعداد كبيرة من السكان للعمل بهذه الصناعة، اذا بلغ عدد سكان قضاء القائم (85185) نسمة وبنسبة (10.37%) من إجمالي سكان المحافظة والبالغ عددهم (820690) نسمة لعام 1987 في حين بلغ عدد سكان قضاء القائم (95087) نسمة وبنسبة (7.89%) من إجمالي سكان المحافظة والبالغ عددهم (1203736) نسمة لعام 1997، وبلغ سكان القضاء (150146) نسمة وبنسبة (10.12%) من مجموع سكان المحافظة البالغ عددهم (1483359) نسمة لعام 2010 واما في عام 2021 فقد بلغ عدد سكان القضاء (193607) نسمة وبنسبة (10.11%) من مجموع سكان المحافظة البالغ عددهم (1914165) نسمة، اضافة الى الدور المباشر للسياسات الحكومية فقد بدأ فعلياً عندما تم الاعتماد على خطط تنموية بفترات زمنية تمثلت بخطة التنمية (1965-1969) و(1970-1974) و(1976-1980) و(1981-1985)، إذ تم التأكيد خلال هذه الخطط التنموية على أهمية تحقيق الموازنة المكانية في توزيع الاستثمارات الصناعية ضمن مناطق القطر المختلفة لاسيما المناطق المتخلفة صناعياً مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية والفنية والاجتماعية في توزيع المشاريع الصناعية الكبرى، وأن يكون للقطاع الخاص دور في ذلك بهدف تقليل التركيز الصناعي في مناطق محددة.

المقدمة:

تعد المقومات البشرية هي العنصر الرئيسي للتنمية في أي إقليم جغرافي، إذ تزداد فرص تحقيق التنمية من حيث الكمية والنوعية من خلال نوعية المقومات البشرية المتوافرة فيه فهي المفتاح لإنتاج الثروة والخدمات وتحسين مستوى الحياة، ومن هذا المنطلق تضمن هذا البحث تحديداً جغرافياً للمراكز التنموية البشرية والاقتصادية في القضاء ومدى أهميتها في تطوير مستويات التنمية الاقتصادية.

اولاً: مشكلة البحث:

هل للمقومات البشرية دور في قيام صناعة السمنت والفوسفات في قضاء القائم؟

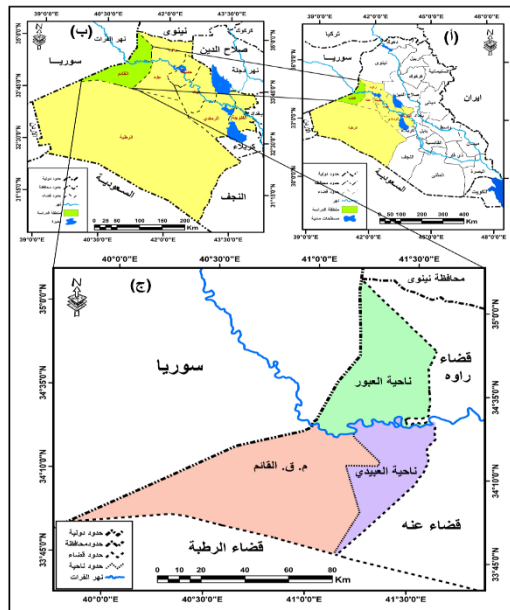
ثانياً: فرضية البحث:

ان للمقومات البشرية دور واضح ومهم في قيام صناعة السمنت والفوسفات.

ثالثاً: الحدود المكانية:

تتحدد بدراسة معلمي السمنت والفوسفات المتوطنان ضمن الحدود الادارية لقضاء القائم واثارها التنموية المترتبة على مستوى محافظة الانبار، وتقع منطقة الدراسة بين دائرتي عرض ($33^{\circ}46'35''N$ - $35^{\circ}9'13.276''N$) شمالاً وخطي طول ($39^{\circ}49'22.603''E$ - $41^{\circ}36'14.021''E$) شرقاً، وتكون الحدود الغربية لقضاء القائم جزءاً من الحدود العراقية-السورية، ومن جهة الشمال والشمال الشرقي يحده قضاء راوة، أما من جهة الشرق فيحده قضاء عنة، ومن الجنوب قضاء الرطبة، كما مبين في الخريطة رقم (1).

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة من محافظة الانبار والعراق



المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة العراق والأبنا، 2021، مقياس (1:1000000)،

Arc Map 10.4.1 ومخرجات برنامج

المقومات البشرية ودورها في قيام صناعة السمنت والفوسفات في قضاء القائم:

كما تضمن هذا البحث عرض الواقع الجغرافي لأبرز المحددات التي لازالت تشكل عائقاً أمام فرص تطوير مستويات التنمية الاقتصادية في القضاء وفي هذا الإطار سنركز في دراستنا على عرض وتحليل الآتي:

اولاً: السكان والايدي العاملة:

تعد الأيدي العاملة أحد المتطلبات الرئيسة في عملية التنمية الصناعية ويتحدد أثر الأيدي العاملة في الإنتاج الصناعي بعدد العمال ومستوى كفاءتهم ويعتمد عدد العمال على حجم السكان في الدولة أما مستوى الكفاءة فيعتمد بالدرجة الأولى على درجة التدريب الفني للعمال ومهاراتهم والبيئة الصناعية المتاحة وتؤثر الوحدات الصناعية بدرجات متفاوتة تبعاً لطبيعة ونوعية الأيدي العاملة التي تحتاجها والتوزيع الجغرافي للأيدي العاملة، وتعد الأيدي العاملة هي المسؤولة عن توجيه وسائل الإنتاج ومستوى الإنتاجية وهذا العامل مرتبط بعاملين أساسيين أحدهما: مستوى التقدم التكنولوجي، والآخر المستوى الفني للقوى العاملة، أي إن نوعية الإنتاج تعتمد على التوافق بين الآلة والعمال، لذا فإن الأيدي العاملة من العناصر الأساسية في العملية الإنتاجية، ومن الجوانب المهمة التي تعتمدها وارتباطها بالصناعة هي وجود أعداد كافية من العاملين في المشاريع الصناعية فضلاً عن نوعية العمال من حيث الخبرة والمهارة الفنية فضلاً عن الأجور التي يتقاضاها العامل، وعلى هذا الأساس تتحرك الصناعة تبعاً لعلاقتها مع قوة العمل في هذه النواحي إذ يدار المصنع ويطور إنتاجه من خلال الأيدي العاملة⁽¹⁾.

ومن معطيات جدول (1) وشكل (1) بلغ عدد سكان قضاء القائم (85185) نسمة وبنسبة (10.37%) من إجمالي سكان المحافظة والبالغ عددهم (820690) نسمة لعام 1987 في حين بلغ عدد سكان قضاء القائم (95087) نسمة وبنسبة (7.89%) من إجمالي سكان المحافظة والبالغ عددهم (1203736) نسمة لعام 1997، و بلغ سكان القضاء (150146) نسمة وبنسبة (10.12%) من مجموع سكان المحافظة البالغ عددهم (1483359) نسمة لعام 2010 واما في عام 2021 فقد بلغ عدد سكان القضاء (193607) نسمة وبنسبة (10.11%) من مجموع سكان المحافظة البالغ عددهم (1914165) نسمة.

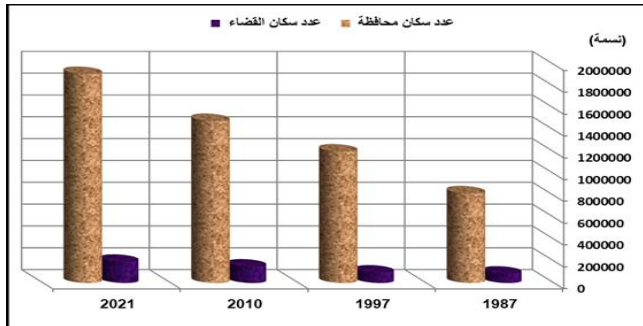
ولهذه المؤشرات الكمية المتعلقة بالسكان في قضاء القائم أهمية كبيرة في مجال توجهات تحقيق التنمية الاقتصادية لاسيما فيما يتعلق بتوفير الأعداد اللازمة من القوى العاملة في التنمية الصناعية، إلا أن ذلك يرتبط باعتبارات تنموية تتعلق بطبيعة التوزيع المكاني للسكان ضمن مناطق القضاء المختلفة، فضلاً عن طبيعة السكان النشيطين اقتصادياً وطبيعة القوى العاملة المتوفرة في القضاء وكما يأتي.

جدول رقم (1): تطور عدد سكان قضاء القائم للسنوات (1987، 1997، 2010، 2021)

الأعوام	عدد سكان القضاء (نسمة)	عدد سكان محافظة الانبار (نسمة)	النسبة المئوية (%) لسكان القضاء من مجموع المحافظة
1987	85185	820690	10.37
1997	95087	1203736	7.89
2010	150146	1483359	10.12
2021	193607	1914165	10.11

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء الانبار، دائرة إحصاء قضاء القائم، بيانات غير منشورة، للسنوات 1987، 1997، 2010، 2021.

شكل (1): تطور عدد سكان قضاء القائم للسنوات (1987، 1997، 2010، 2021)



المصدر: بالاعتماد على جدول (1)

ثانياً: المواد الخام:

يعد توفر المادة الخام الداخلة في الصناعة من اهم العوامل في توطنها وخصوصا في المراحل الأولى من قيامها، تعد ميزة القرب من المادة الخام من العوامل التي تؤثر في اختيار الموقع الصناعي وخصوصا عندما تكون تلك المواد كبيرة الحجم وثقيلة الوزن ورخيصة الثمن وتفقد كثيرا من وزنها حجمها أثناء عملية التصنيع، وهذا يؤدي الى التقليل من كلف نقل هذه المواد وبالتالي قلة تكاليف الانتاج مما يؤدي الى تحقيق عائد ربحي كبير⁽²⁾.

تعد المادة الخام أحد العوامل التي تحدد الموقع الصناعي، ومن المعروف أن الصناعات تختلف في طبيعة المادة الأولية الداخلة في عملياتها التصنيعية فمنها ما يستخدم مواد أولية محددة في كيميائها بينما نجد الاخرى تستخدم تلك المواد وبكميات كبيرة وذات نوعية محدودة مما له اثر في تحديد الموقع الصناعي أما بقرها أو بعيدا عنها، وبما ينعكس عن الطبيعة والانتاج وكلفتة الاقتصادية⁽³⁾، تستخدم صناعة السمنت خامات كبيرة وثقيلة ورخيصة، ويتطلب إنتاج واحد طن من السمنت (1768) كيلوجرام من المواد

الأولية، وهذا يعني المواد الخام تفقد الكثير من الوزن أثناء عملية التصنيع، لذلك يجب أن تكون صناعة السمنت قريبة من المواد الخام لتقليل تكاليف الإنتاج⁽⁴⁾.

وعلى هذا الأساس تم توقيع معمل السمنت في موقعه الحالي ليكون على مقربه من المواد الخام وكما يأتي⁽⁵⁾:

1- **حجر الكلس**: تتواجد هذه المادة بكميات كبيرة في منطقة (مكر الذيب) على بعد 85 كم جنوب غرب مباني المصنع، ويشكل الحجر الجيري 70% من جميع المواد الخام المستخدمة في صناعة السمنت.

2- **الحديد الرسوبي**: ويدخل بنسبة 25 % من المجموع العام للمادة الأولية التي تدخل في العملية الإنتاجية، وتتركز ترسبات الحديد الرسوبي في منطقة (الحسينيات) على مسافة 130 كم جنوب موقع المعمل.

3- **حجر الجبس (كبريتات الكالسيوم)**: الذي يدخل بنسبة 5% من مجموع المواد الأولية ويتم الحصول عليه من منطقة أبو طبيان على مسافة 350 كم جنوب شرق المعمل ولما كانت نسبة هذه المادة قليلة فإن مسالة بعدها عن موقع المعمل تعد غير مكلفه عندما يتم نقلها على هذه المسافة باعتبار إن نسبة المادة الداخلة في العملية الصناعية قليلة عندما تقارن بالمادتين الأخيرتين.

وبالنسبة لصناعة الفوسفات في منطقة الدراسة، فالمواد الأولية من أهمها خامات الفوسفات التي حددت موقعها الصناعي وإن هذه المواد على نوعين هما:

أ- مواد أولية داخل الحيز المكاني للمصنع فيستغل (3/4) مليون طن من الفوسفات الخام وتمتاز هذه المواد بانخفاض نسبة خامس اوكسيد الفسفور في الصخور الفوسفاتية حيث تبلغ (21- 22 %) بذلك أصبح من الضروري تركيزها إلى (30 %) لتصبح ملائمة للاستخدام في صناعة الفوسفات، الفوسفات المركز، حامض الكبريتيك وحامض الفسفوريك، أمونيا، فلر/جسم.

ب- مواد أولية موجودة خارج الحيز المكاني للمصنع ويعتمد المشروع لسد حاجته الى نصف مليون طن من الكبريت على مشروع إنتاج الكبريت في المشراق في الموصل ونحو (40) الف طن من الأمونيا و(60) الف طن من سماد اليوريا من مشروع الأسمدة في البصرة لإنتاج الاسمدة المركبة والزيوت من مصفى الدورة في بغداد، وهذا قد يشير الى التكامل الصناعي بين مشاريع القطر، عموما فإن

توافر خامات الفوسفات كان لها دور في توطين هذه الصناعة لا سيما وإن محافظة الأنبار تمتلك جميع احتياطي القطر من خامات الفوسفات التي تقدر بـ (500-700) مليون طن⁽⁶⁾.

ثالثاً: السياسات الحكومية:

تتضمن السياسات الحكومية مجموعة من الاستراتيجيات المعززة بخطط تنمية تهدف إلى تحقيق التوزيع الأمثل للاستثمارات الاقتصادية، وبما يتلاءم مع توجهات تحقيق التنمية المكانية التي تهدف إلى إزالة الفوارق التنموية بين إقليم وآخر أو على مستوى الإقليم الواحد⁽⁷⁾، تتدخل الدولة في موقع الصناعات لأسباب استراتيجية أو اقتصادية أو اجتماعية، ويتجلى هذا التدخل بتعديل حرية التوقيع التجاري إلا في مناطق معينة أو تشجيع تموضع الصناعات في مناطق أخرى، تقديم المنح والإعفاءات الضريبية لمشاريع القطاع الخاص⁽⁸⁾. فيما يتعلق بالعراق من خلال خطة التنمية المدة للفترة 1958-2002، اعتمدت سياسة الحكومة على مبدأ توزيع المشاريع الصناعية في المناطق المتخلفة والطاردة للسكان، وخاصة تلك التي تحتوي على موارد طبيعية جاهزة للاستثمار من أجل خلق فرص عمل لفئة الشاب القادرة على العمل وتسمح لهم بالاحتفاظ بالأرض بدلاً من الهجرة إلى المحافظات المجاورة، وبما أن المنشآت الصناعية الكبيرة تتطلب رؤوس أموال ضخمة، فقد تم التوقيع على ستة معامل ضخمة مملوكة للدولة في محافظة الأنبار، وهي معمل الزجاج والسيراميك في مدينة الرمادي (وسط محافظة الأنبار)، ومعمل إنتاج الفوسفات في منطقة القائم، وإنتاج الجبس الأبيض معمل (البورك) في قضاء هيت وكذلك معامل اسمنت الفلوجة والكبيسة والقائم، إلا أن الدولة مرت عبر مؤسسة التنمية الصناعية والبنك الصناعي اللذان يدعمان القطاع الصناعي الخاص الذي ركز جهوده على بدء المشاريع الصناعية الصغيرة، ووجود مجموعة من العوامل المشجعة على بناء معمل السمنت والفوسفات ومكانتهما الفنية لتحقيق التنمية الصناعية في قضاء القائم، والتي عانت قبل عام 1988 من نزوح سكاني بسبب نقص فرص العمل للعديد من العناصر الشابة، مما دفعهم للهجرة نحو المدن النشطة اقتصادياً ووظيفياً مثل الرمادي والفلوجة وبغداد⁽⁹⁾.

ويتبين دور السياسة الحكومية في هذا المجال بشكل مباشر من خلال تدخل الدولة في توزيع الأنشطة الاقتصادية لاسيما الصناعية، بهدف تطوير المستوى الاقتصادي للإقليم، أو بشكل غير مباشر من خلال دور السياسة الحكومية في خلق المناخ المناسب لجذب استثمارات القطاع الخاص لاسيما فيما يتعلق بتقديم القروض المالية والإعفاءات الضريبية، فضلاً عن تطوير الخدمات اللازمة داخل المناطق المتخلفة، وفيما يتعلق بالتأثير المباشر للسياسات الحكومية فإنه لم يكن لها دور مباشراً في توجيه عمليات التوطن

للأنشطة الاقتصادية لاسيما الصناعية على مستوى المحافظة والقضاء حتى منتصف الستينيات من القرن الماضي، إذ اقتصر دورها في هذه المدة على خلق المناخ الملائم للاستثمارات الاقتصادية لاسيما الاستثمارات الصناعية التابعة للقطاع الخاص، أما الدور المباشر للسياسات الحكومية فقد بدأ فعلياً عندما تم الاعتماد على خطط تنموية بفترة زمنية تمثلت بخطط التنمية (1965-1969) و(1970-1974) و(1976-1980) و(1981-1985)، إذ تم التأكيد خلال هذه الخطط التنموية على أهمية تحقيق الموازنة المكانية في توزيع الاستثمارات الصناعية ضمن مناطق القطر المختلفة لاسيما المناطق المتخلفة صناعياً مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية والفنية والاجتماعية في توزيع المشاريع الصناعية الكبرى، وأن يكون للقطاع الخاص دور في ذلك بهدف تقليل التركيز الصناعي في مناطق محددة⁽¹⁰⁾. وعلى مستوى قضاء القائم لعبت السياسات التنموية التي تبناها القطاع العام دوراً كبيراً في تطوير مستويات التنمية المكانية في القضاء، من خلال تأكيده على التوجه نحو تنمية المناطق المتخلفة صناعياً من القطر، لاسيما تلك التي تتوفر فيها المواد الخام الأولية مع التأكيد على اعتماد مبدأ التخطيط الصناعي لتحقيق الموازنة المكانية في توقيع المشاريع الصناعية الجديدة، وبما يتلاءم مع توجهات تحقيق التنمية الصناعية المتوازنة نسبياً ضمن المناطق المتخلفة صناعياً من القطر⁽¹¹⁾. لقد تبلور هذا التوجه على مستوى القطاع الصناعي بشكل خاص في القضاء وذلك عن طريق خطط التنمية المختلفة التي اسهمت في تطوير القاعدة الاقتصادية في القضاء لاسيما الصناعية من خلال توطن المشاريع الصناعية الكبرى التابعة للقطاع العام في القضاء والتي تتمثل بالشركة العامة للفوسفات ضمن الخطط التنموية (1976-1980) ومعمل سمنت القائم ضمن الخطة التنموية في الثمانينات من القرن الماضي، اما فيما يتعلق بالتأثير غير المباشر للسياسات الحكومية فقد كان ولايزال ضعيفاً بل أصبح معدوماً في الوقت الحاضر ولا توجد أي استراتيجيات واضحة لتطوير مستويات التنمية الاقتصادية في القضاء.

وما ينبغي الاشارة اليه أن دور السياسات الحكومية بجانيه المباشر وغير المباشر قد ضعف بشكل كبير منذ مرحلة التسعينيات من القرن الماضي وتضاعف ذلك بشكل سلبي بعد احتلال العراق في نيسان 2003 بسبب الاحداث السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية التي مر بها القطر حتى وقتنا الحاضر، والتي انعكست سلباً على سياسات التنمية المكانية ولم تسهم السياسات الحكومية في وضع أية استراتيجيات باتجاه العمل على تطوير مستويات التنمية المكانية بل على العكس تماماً تراجع دور القطاع الصناعي والقطاع الزراعي في القضاء بشكل كبير، لاسيما بعد احتلال العراق من قبل القوات الامريكية

والتحالف في نيسان 2003 وحتى وقتنا الحاضر مما يشكل ذلك تحدياً كبيراً أمام توجهات تحقيق التنمية الاقتصادية في قضاء القائم.

رابعاً: رأس المال:

تحتاج الصناعة إلى رأس المال لشراء الآلات والأرض التي تقام عليها المنشآت والوقود والمواد الخام وأجور كل من النقل والعمالة والتأمين، ويختلف دور رأس المال في توطن الصناعة عن بعض العوامل الأخرى كالمواد الخام وموارد الوقود والطاقة، ويتشابه مع العمالة في صفة الحركة وسهولة انتقاله من إقليم إلى آخر داخل الدولة الواحدة، أو من دولة ما إلى دولة أخرى أو أكثر من دولة⁽¹²⁾ واختلقت طبيعة هذه الحركة من فترة إلى أخرى إلى أن وصلت إلى ذروتها في الوقت الحاضر في إطار منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء على قدم المساواة مع حرية الانتقال⁽¹³⁾.

اذ شكل رأس المال تحدياً أمام توجهات تحقيق التنمية الزراعية والصناعية في القضاء، ومشكلة رأس المال ظهرت بعد احتلال العراق وتغير الفلسفة الاقتصادية للدولة بالتوجه نحو تطبيق نظام الخصخصة لشركات القطاع العام، مما أدى ذلك إلى ضعف مساهمة المصارف الصناعية في تقديم القروض في القضاء فضلاً عن ضعف الدعم الحكومي للمشاريع الصناعية في القضاء بشكل عام والمشاريع الكبيرة بشكل خاص، والحال ينطبق على مجمع الاسمدة الفوسفاتية ومعمل سمنت القائم، أما بالنسبة لمجمع الاسمدة الفوسفاتية فنتيجة لضعف الدعم الحكومي أدى ذلك إلى تدني الكفاءة الانتاجية لهذا المجمع والسبب الرئيس إلى جانب انقطاع التيار الكهربائي، فإذا ما تم توفير دعم مالي بالشكل المناسب سيتم تأهيل معمل الامونيا المتوقف عن العمل بسبب ضعف الدعم المالي اذ ان تشغيل هذا المعمل يحتاج إلى (40) مليار دينار عراقي والمبالغ المخصصة من قبل الوزارة للمجمع 24 مليار دينار عراقي⁽¹⁴⁾. حيث إذا ما تم تأهيل هذا المعمل ونتيجة للترابطات الانتاجية في المعامل سوف يعتمد في توليد الطاقة الكهربائية على البخار من معمل انتاج الكبريتيك.

خامساً: طرق ووسائل النقل:

طرق النقل والمواصلات لها أهمية كبيرة في تحديد موقع المشاريع الصناعية فهي ذات مكانة كبيرة في تحديد المشروع الصناعي سواء كان قريباً من المواد الأولية أو قريباً من السوق أو مصادر الطاقة والوقود وذلك لغرض التقليل من تكاليف النقل، يعتبر النقل ذو أهمية كبيرة في تحديد موقع صناعة السمنت

والفوسفات، خاصة وأن المواد الخام المستخدمة في هذه الصناعات كبيرة ورخيصة، لذا فهي بحاجة إلى وسائل نقل سهلة وغير مكلفة⁽¹⁵⁾.

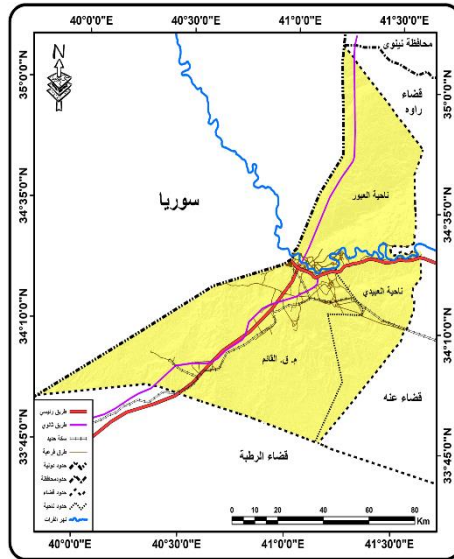
تعتبر طرق ووسائل النقل من أهم خدمات البنى الارتكازية التي تحتاجها عملية تحقيق التنمية المكانية، لما لها من تأثير كبير في انماط توزيع السكان والانشطة الصناعية والزراعية⁽¹⁶⁾، فضلاً عن أهميتها في كافة مراحل الإنتاج والتسويق، إذ لا يمكن أن يقوم أي مشروع اقتصادي أو تنموي بدون توفر طرق النقل الكفيلة بذلك، وفيما يتعلق بمنطقة الدراسة.

جدول (2): طرق النقل الرئيسة والثانوية في قضاء القائم

اسم الطريق	طول الطريق	نوع الطريق
القائم-الرمادي	306	رئيسي-مبلط
القائم-الربطية	218	رئيسي-مبلط
الرماتية-الطريقاوي	90	رئيسي-مبلط
الرماتية-الطريقاوي	80	رئيسي-مبلط
الرماتية-راوة	107	رئيسي-ترابي
القائم-العبيدي	26	ثانوي-مبلط
مفرق تيوان-تيوان	29	ثانوي-مبلط
مفرق العبيدي-العبيدي	6.5	ثانوي-مبلط
الرماتية-العش	11	ثانوي-مبلط
الرماتية-الباغوز	7.8	ثانوي-مبلط
الرافدة	5	ريفي-مبلط
البيضة	2.65	ريفي-مبلط
العماري	8	ريفي-مبلط
الكرابلية-جسر حويجة الكرابلية	1.3	ريفي-مبلط
الخصيم	6.75	ريفي-ترابي
الصفرة	2.5	ريفي-ترابي
الزلة	2.5	ريفي-ترابي
النهية الشرقية	2	ريفي-ترابي
النهية الغربية	2	ريفي-ترابي
رماتية-شط العرب	4	ريفي-ترابي
حتيلة-جسر الدغيمة	5	ريفي-ترابي
المجموع	923	

المصدر: مديرية طرق وجسور الانبار، دائرة طرق وجسور القائم، بيانات غير منشورة، 2012.

خريطة (2): طرق النقل الرئيسية والثانوية في قضاء القائم



المصدر: جمهورية العراق، وزارة النقل والمواصلات، مديرية طرق وجسور الانبار، 2021، مقياس (1:1000000)، ومخرجات

برنامج Arc Map 10.4.1

فيتضح من معطيات الجدول (2) والخريطة (2) وجود (5) طرق رئيسية تربط مركز القضاء بالنواحي الأخرى وتصل أطوالها إلى (801 كم) ونسبة (86.8%) من مجموع الطرق في منطقة الدراسة منها (614) كم مبلطاً و(187) كم غير مبلط، ويتمتع قضاء القائم بوجود طريق دولي رئيس يربط قضاء القائم بمركز المحافظة (الرمادي) وبطول (306) كم وهو جزء من الطريق الدولي رقم (12) بغداد-القائم الذي يربط العراق بسوريا من خلال منفذ القائم الحدودي الذي بلغ طوله (520 كم)⁽¹⁷⁾ بالإضافة الى طريق (القائم-الرطبة) الذي يبلغ طوله (218) كم ويربط منطقة الدراسة بقضاء الرطبة، وعند التقائه بالطريق الدولي رقم (10) الطريق السريع فانه يسهل ارتباط منطقة الدراسة بمجمع طريقين والوليد الحدودي، كذلك طريقاً (الرمانة-طريفواي) اللذان يربطان منطقة الدراسة بمحافظة نينوى، ومن الطرق الرئيسية الأخرى طريق (الرمانة-راوة) ويبلغ طوله (107 كم) وهو طريق ترابي يربط القضاء بقضاء راوة، كما يوجد في منطقة الدراسة شبكة من الطرق الثانوية والريفية التي يكون الغرض من إنشائها هو ربط المدن بالقرى، وكذلك بالطرق الرئيسية، وتتصف بكونها ذات مسالك ضيقة وتقدم خدماتها النقلية الى القرى الزراعية الأمر الذي يسهل عملية تسويق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، لهذا فان عدد الطرق الثانوية والريفية في القضاء المبلطة وغير المبلطة بلغ(16) طريقاً وتصل أطوالها الى (122 كم) ونسبة (15%) من مجموع أطوال الطرق في المنطقة، إنّ شبكة الطرق في منطقة الدراسة تكون

متباينة في نوعيتها ومستوى الخدمات التي تقدمها، اذ تبين من خلال جدول رقم (2) أن مجموع أطوال الطرق في منطقة الدراسة بلغ (923) كم منها (791.25) كم طرق مبلطة، أما الطرق الترابية بلغ مجموع اطوالها (131.75) كم من مجموع أطوال الطرق في منطقة الدراسة.

يتضح مما سبق أن مجموع أطوال الطرق المبلطة في القضاء يزيد على مجموع أطوال الطرق الترابية، وبما أن نهر الفرات يقسم منطقة الدراسة إلى قسمين فقد بلغ عدد الجسور التي تقع على نهر الفرات ضمن منطقة الدراسة خمسة جسور تربط الجانب الايسر المتمثل بناحية العبور مع الجزء الآخر الأيمن من مركز القضاء وناحية العبيدي وهي كالآتي⁽¹⁸⁾:

- 1- **جسر الرمانة-القائم:** يربط ناحية العبور مع مركز قضاء القائم عند منطقة الكرابلة.
 - 2- **جسر الدغيمة-القائم:** ويربط هذا الجسر بين ناحية العبور عند قرية دغيمة في الجانب الأيسر بناحية العبيدي.
 - 3- **جسر البيضة-القائم:** ويربط هذا الجسر قرية البيضة والمليبي بناحية العبور في الجانب الايسر بناحية العبيدي في الجانب الايمن.
 - 4- **جسر حويجة-الكرابلة:** يربط منطقة الكرابلة مع إحدى الجزر النهرية في وسط نهر الفرات.
 - 5- **جسر الزلة-القائم:** ويربط هذا الجسر الخصيم مع الضفة الأخرى من النهر في الجانب الأيسر.
- أما بالنسبة لخطوط السكك الحديدية، فتمثل في القضاء بخط بغداد-القائم-عكاشات ويصل إلى مجمع الأسمدة الفوسفاتية، إذ أنشأ هذا الخط أساساً لنقل المسافرين والبضائع فضلاً عن نقل المواد الأولية لصناعة الاسمدة الفوسفاتية ومن ثم تسويقها وقد بلغ طول هذا الخط (522) كم، وكان لهذا الخط أهمية كبيرة من خلال إسهام خط سكة الحديد الواصل بين الشركة العامة للفوسفات والمنجم بنقل ما يقارب (6-8) ألف طن فوسفات يومياً من مقالع عكاشات الى المجمع الكيماوي في الشركة، كما يوفر الخط الفرعي (القائم-مجمع الاسمدة الفوسفاتية) البالغ طوله (8) كم مرونة كبيرة في عمليات النقل بين المجمع الصناعي والخط الرئيس والفرعي، كما ان لخطوط السكك الحديدية أهمية في توطين صناعة السمنت المقاوم في القضاء، الا ان خط سكة حديد بغداد-القائم تعرض لعمليات التخريب بعد عام 2003 اذ تم تدمير جزء من الخط بالقرب من قضاء الفلوجة وتعرضت العديد من المحطات ما بين القائم والرمادي لعمليات السلب والنهب وكذلك تعرضت محطة القائم الرئيسة محطة حصيبة الى التدمير، فضلاً عن محطات أخرى داخل القضاء مما ادى الى توقف هذا الخط منذ ذلك التاريخ ولحد الآن. إما بالنسبة لخطوط النقل بالأنابيب فيحترق القضاء مجموعة من خطوط النقل بالأنابيب لنقل النفط الخام إذ

يمر خط أنابيب بقضاء عنة فالعبيدي ثم القائم (محطة T1) ويدخل سوريا ليصل إلى ميناء بانياس وطوروس وهذا الخط متوقف حالياً بسبب عمليات النهب والسلب الذي تعرض لها هذا الأنبوب بعد عام 2003 بعمليات سرقة النفط الخام.

عموماً فإن المؤشرات الكمية المتعلقة بطرق النقل تشير الى أن القضاء يتميز بإمكانيات تنمية جيدة لاسيما فيما يخص الطرق البرية (السيارات الكبيرة والشاحنات الحوضية) والتي يمكن أن تكون لها أهمية كبيرة في تعزيز فرص تحقيق التنمية الاقتصادية في القضاء لكن نجاح عملية تطور مستويات التنمية الاقتصادية في مناطق القضاء المختلفة يتطلب ضرورة العمل على تطوير شبكة طرق النقل البري من حيث الكم والنوع لتشكيل عامل جذب لاستقرار السكان وممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

سادساً: السوق:

يعدُّ السوق من أهم العوامل المؤثرة في نجاح وتوطن أي صناعة، فالهدف من انتاج السلع والخدمات ليتمَّ بيعها على المستهلك وتحقيق الأرباح وتعويض كلف العملية الإنتاجية ويتحدد حجم السوق بالطلب على السلع المحلية والمستوردة ويقترن حجم السوق بعدد السكان ومدى انتشارهم على الرقعة الجغرافية وزيادة الدخل الفردي ودرجة النمو الاقتصادي مما ينعكس ذلك على الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات، وتعتمد دراسة السوق على مرتكزين أساسيين من وجهة نظر صناعية، هما: حجم السوق وسعته الذي يعتمد على عدد الأفراد المحتمل إقبالهم على شراء السلع، والمركز الثاني هو القدرة الشرائية لدى مرتادي الأسواق وترتبط بمستوى حياتهم⁽¹⁹⁾.

وينظر إلى السوق على أنه أحد العوامل المهمة في قيام الصناعات المختلفة والهدف من عمليات الإنتاج هو تلبية طلب السوق، بغض النظر عما إذا كان سوقاً داخلياً أو سوقاً خارجياً، يختلف حجم السوق باختلاف حجم السكان ومستوى معيشتهم⁽²⁰⁾.

يتمتع معمل أسمنت القائم بسوق محلي واسع المتمثل بمدن وقرى محافظة الانبار فضلاً عن مدينة بغداد والمحافظات الاخرى ويأتي هذا السوق الواسع من خلال الطرق التي تربط هذا المعمل بمدن المحافظة ومحافظات العراق الأخرى، اما بالنسبة لموقع مصنع الفوسفات في قضاء القائم وما ينتجه من صناعة اسمدة فوسفاتية تصنف بكون موادها الأولية ومنتجاتها تتحمل النقل لمسافات طويلة ووزن موادها الأولية الكبيرة تميل الى أن تقوم قرب مناطق أنتشارها مع الاخذ بنظر الاعتبار سهولة تسويقها الى الاسواق المحلية لتوفير الأسمدة المتنوعة لتطوير الإنتاج الزراعي في العراق وتصديرها الى الاقطار العربية والنامية.

لذا فقد أقيم مصنع الأسمدة الفوسفاتية في منطقة الدراسة وأحدى مقوماته الرئيسية توفر السوق الواسع الذي بإمكانه استيعاب كامل أنتاجه خصوصاً أن الطاقة الانتاجية كانت كبيرة ونوعية الانتاج كانت جيدة، فقد توافر للشركة العامة للفوسفات أسواق واسعة على المستوى المحلي وحتى الخارجي لاسيما قبل عام 1991 وحتى احتلال العراق نيسان 2003 حيث تعاقدت الشركة مع وزارة الزراعة - المديرية العامة للتسويق الزراعي لتجهيز القطاع الزراعي بمنتجاتها من الاسمدة الكيماوية ذات النوعية عالية الجودة⁽²¹⁾.

الاستنتاجات

- 1- ضعف دور سياسة التنمية المكانية في المساهمة في تنمية الأنشطة الاقتصادية في قضاء القائم، خاصة بعد احتلال العراق عام 2003، عندما تغيرت الفلسفة الاقتصادية للدولة، وتحولت إلى نظام خصخصة كيانات القطاع الصناعي العام وبدون تخطيط مسبق وخاصة في ظل عدم وجود أي تخطيط اقتصادي أو صناعي وبدون تخصيصات الاستثمار الصناعي، وحتى الاعتمادات الممنوحة للقطاع الزراعي فهي غير مخططة وتفتقر إلى الآلية الصحيحة لاستثمارها، وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية في القضاء.
- 2- تعتبر طرق ووسائل النقل من أهم خدمات البنى التحتية التي تحتاجها عملية تحقيق التنمية المكانية، لما لها من تأثير كبير في انماط توزيع السكان والأنشطة الصناعية والزراعية، فضلاً عن أهميتها في كافة مراحل الإنتاج والتسويق، إذ لا يمكن أن يقوم أي مشروع اقتصادي أو تنموي بدون توفر طرق النقل الكفيلة بذلك.

التوصيات

- 1- العمل على تفعيل دور السياسة الحكومية في دعم وتطوير القطاع الصناعي من خلال تقديم الدعم المالي اللازم للمشاريع الصناعية الجديدة الموقعة في مناطق القضاء المتخلف صناعياً، في تطوير المشاريع الصناعية القائمة، بالإضافة إلى توفير الحماية اللازمة للإنتاج الصناعي المحلي من المنافسة مع المنتجات المستوردة، من خلال وضع ضوابط صارمة لتنظيم عملية الاستيراد للمنتجات غير المنتجة محلياً أو النادرة وفقاً لاحتياجات السوق، وذلك للحفاظ على مستوى الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية للأنشطة الصناعية في القضاء.

2- العمل على توسع طرق النقل وجعلها طرقاً كفؤة، لذا عملت الحكومة المحلية على إعادة تأهيل طريق رمادي-القائم على ستة مسارات في المستقبل.

المصادر:

1. عبد خليل فضيل و احمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصناعية، مطابع جامعة الموصل، الموصل، 1984.
2. الحديثي، حسن محمود، اقتصاديات التكتل وعمليات التوطن الصناعي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، 1986، العدد 30.
3. الدليمي، محمد طالب خميس محمد، الآثار التنموية لمعمل سمنت كبيسة في محافظة الانبار دراسة في جغرافية التنمية الصناعية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الانبار، كلية الآداب، قسم الجغرافية.
4. حسن كشاش الجنابي، صبحي احمد خلف الدليمي، الواقع الانتاجي والتسويقي لمعمل سمنت القائم في محافظة الانبار للمدة 1988-2007، المحلة العراقية لدراسات الصحراء، المجلد 2، العدد 1، 2009.
5. الدليمي، طالب مدب خلف، صناعة الاسمدة الفوسفاتية في قضاء القائم (الواقع القائم والتوجهات التنموية المستقبلية، جامعة عين الشمس، كلية الآداب، حويلات اداب عين الشمس، المجلد، 48، 2020، ص 195.
6. العاني، ايهاب لطيف مخلف، التنمية الصناعية في محافظة الانبار.
7. الجنابي، حسن كشاش عبد، الإقليم الوظيفي لمدينة الرمادي. أطروحة دكتوراه. كلية الآداب، جامعة بغداد، غير منشورة، 2006، ص 63-132.
8. حبيب محمد فرحان، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط مساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مركز التخطيط الحضري، جامعة بغداد، 1990، ص 33.
9. محمد الفتحي بكر محمد، قراءات في جغرافية الصناعة، كلية الآداب جامعة الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2011.
10. مقابلة شخصية، مع المهندس مسلم مسهر عبد، مدير الإنتاج في الشركة العامة للفوسفات، بتاريخ 2021/12/27
11. احمد جليل إسماعيل، توطن صناعة السمنت في محافظة نينوى، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية التربية، قسم الجغرافية، 2004.
12. المحمدي، ياسين حميد بدع، التنمية الصناعية وإنتاجها المكانية في محافظة اربيل، أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الجغرافية، 2006.
13. المحلاوي، محمد عطاء الله علي خلف، الابعاد المكانية للتنمية الاقتصادية في قضاء القائم، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الانبار، كلية الآداب، قسم الجغرافية، 2016.
14. ابراهيم شريف، جغرافية الصناعة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2006.
15. الشواورة، علي سالم احمدجان، جغرافية الصناعة، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2016.

الهوامش:

- (1) عبد خليل فضيل و احمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصناعية، مطابع جامعة الموصل، الموصل، 1984، ص 127.
- (2) الحديثي، حسن محمود، اقتصاديات التكتل وعمليات التوطن الصناعي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، 1986، العدد 30، ص 34.
- (3) PUL & Leong G. Gh-and morgen-G. 1975. p29. 1971
- (4) الدليمي، محمد طالب خميس محمد، الآثار التنموية لمعمل سمنت كبيسة في محافظة الانبار دراسة في جغرافية التنمية الصناعية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الانبار، كلية الآداب، قسم الجغرافية، ص 26.
- (5) حسن كشاش الجنابي، صبحي احمد خلف الدليمي، الواقع الانتاجي والتسويقي لمعمل سمنت القائم في محافظة الانبار للمدة 1988-2007، المحلة العراقية لدراسات الصحراء، المجلد 2، العدد 1، 2009، ص 75.
- (6) الدليمي، طالب مدب خلف، صناعة الاسمدة الفوسفاتية في قضاء القائم (الواقع القائم والتوجهات التنموية المستقبلية، جامعة عين الشمس، كلية الآداب، حويلات اداب عين الشمس، المجلد، 48، 2020، ص 195.

- (7) العاني، ايهاب لطيف مخلف، التنمية الصناعية في محافظة الانبار، مصدر سابق، ص 63.
- (8) الجنابي، حسن كشاش عبد، الإقليم الوظيفي لمدينة الرمادي. أطروحة دكتوراه. كلية الآداب، جامعة بغداد، غير منشورة، 2006، ص 63-132.
- (9) حسن كشاش الجنابي، صبحي احمد مخلف الدليمي، مصدر سابق، ص 4.
- (10) العاني، ايهاب لطيف مخلف، التنمية الصناعية في محافظة الانبار، مصدر سابق، ص 64.
- (11) حبيب محمد فرحان، سياسة التنمية الاقليمية ودورها في تنشيط مساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مركز التخطيط الحضري، جامعة بغداد، 1990، ص 33.
- (12) محمد الفتحي بكر محمد، قراءات في جغرافية الصناعة، كلية الآداب جامعة الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2011، ص 72.
- (13) محمد الفتحي بكر محمد، جغرافية التعدين والصناعة، كلية الآداب جامعة الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2015، ص 236.
- (14) مقابلة شخصية، مع المهندس مسلم مسهر عبد، مدير الإنتاج في الشركة العامة للفوسفات، بتاريخ 2021/12/27
- (15) احمد جليل إسماعيل، توطن صناعة السمنت في محافظة نينوى، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية التربية، قسم الجغرافية، 2004، ص 47.
- (16) المحمدي، ياسين حميد بدع، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة اربيل، أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الجغرافية، 2006، ص 80.
- (17) المحلاوي، محمد عطا الله علي خلف، الابعاد المكانية للتنمية الاقتصادية في قضاء القائم، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الانبار، كلية الآداب، قسم الجغرافية، 2016، ص 89.
- (18) المحلاوي، محمد عطا الله علي خلف، مصدر سابق ص 91.
- (19) ابراهيم شريف، جغرافية الصناعة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2006، ص 38.
- (20) الشواورة، علي سالم احمد، جغرافية الصناعة، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2016، ص 251.
- (21) حسن كشاش الجنابي، صبحي احمد مخلف الدليمي، مصدر سابق، ص 4